((أثر الهجرة غير الشرعية على حماية حقوق الإنسان))

(دراسة مجتمعية)

الفريق البحثي:

م.د. هدى هادي — كلية الحقوق/ جامعة الموصل

أ.م.د.حلا أحمد محمد — كلية الحقوق/ جامعة الموصل

المقدمة:

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة الغير شرعية ملاذا أو ملجأ إليه الكثير من الأفراد في العالم بأسره، وذلك إما بحثاً عن الرفاعية أو فراراً من الواقع المرير الذي تعاني منه بلدانهم، وأصبح هاجساً لا يمكنهم التعايش معه، سواء كانت هذه المعاناة تتمثل منه بلدانهم، وأصبح هاجساً لا يمكنهم التعايش معه، سواء كانت هذه المعاناة تتمثل في الحروب والتي قضت على متطلبات الحياة في موطنهم او حفاضاً على ارواحهم من الحرب، أو كانت ذلك هرباً من الفقر والمجاعات بحثاً عن واقع افضل، او خوفاً من شبح البطالة، والذي لك تجد حكوماتهم حلا مناسبا له.

ولكن الملفت أن هذه الظاهرة لم تجد عناية مهمة في الميادين سواء النفسية او الاجتماعية، كالذي نالته في الجوانب القانونية والأمنية، حيث تعد هذه الظاهرة ذات رابط وثيق بالجانب الإنساني والنفسي لفئة كبيرة من سكان العالم، لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة البحثية القاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وحجم ما تخلفه من أثار نفسية واجتماعية وإنسانية على المهاجر.

اهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الاتي:

١- القاء الضوء على مفهوم الهجرة الغير شرعية وما يتصل بها من مفاهيم أخرى.
٢- الوقوف على الأسباب المؤدية الى الهجرة الغير شرعية.
٣- الوصول الى اهم الاثار الناتجة للهجرة الغير شرعية على حقوق الانسان.

أهمية الدراسة:

ان ظاهرة الهجرة غير القانونية لها اثاراً على حقوق الانسان، وما ساعد في تفاقهما هو موجة التغيير والتطور السريع الذي اجتاح العالم الإنساني في جميع

مجالاته، سيما في الجانب الاقتصادي، مما ساهم في تقديم مجموعة من التسهيلات وفتح الحدود وتسهيل العبور بين الدول.

إشكالية الدراسة: تحاول الدراسة الى محاولة الإجابة على إشكالية أساسية وهي:

- ما أسباب الهجرة الغير شرعية، والأساليب الناجحة للحد منها.
- ما هي الاثار المترتبة للمهاجرين الغير الشرعيين سواء اكانت النفسية، الاجتماعية، الإنسانية في حماية حقوق الانسان؟

فرضية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة من اجل معرفة المهاجرين الغير شرعيين من مشاكل سواء على الصعيد الوطني او الدولي فإنهم يبقون عرضة لانتهاك حقوق الانسان، سواء كجماعات أو كأفراد، فهم إما تحت ظروف إنسانية قاسية تفتقر الى الحياة الكريمة من مسكن ومأكل وملبس، أو تحت وطأة سوء المعاملة الاجتماعية، كالتمييز وصعوبة الاندماج، واستحالة إيجاد اعمال يقتاتون منها في حياتهم اليومية أو عرضة لمجموعة من الاضطرابات النفسية والجسدية، كالقلق والتوتر والشعور بالنقص او الاغتراب عن المحيط الجديد الذي يعيش فيه.

منهجية الدراسة:

تم اعداد هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج التحليلي- الوصفي في بيان أسباب الهجرة غير الشرعية واساليبها وتحليل نتائجها واثارها على حقوق الانسان.

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى اربع مطالب تناول الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية، بين الثاني: أسباب الهجرة الغير شرعية، بينما تناول الثالث؛ الاثار المترتبة للهجرة الغير شرعية على حقوق الانسان، اما المطلب الرابع فقد جاء بالاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة ثم الخاتمة واهم المصادر.

المطلب الأول

مفهوم الهجرة الغير الشرعية

لإعطاء مفهوم واضح عن الهجرة غير الشرعية، لابد أن نعرج اولاً على تعريف الهجرة، ومن ضمنها الهجرة الشرعية التي تتم طبقاً للقوانين المعمول بها، ولذلك سوف تتم دراسة المطلب الأول من فرعين الأول تناول تعريف للهجرة الغير الشرعية، والثاني الفرق بين الهجرة الشرعية والغير شرعية.

اولاً: تعريف الهجرة الغير شرعية

ان الهجرة عمل فردي اختياري حر، يتم بشكل ارادي ذاتي، وينص القانون الدولي على حق كل شخص في الرحيل عن بلده، ولكن في المقابل لا يعطيه الحق في أن يدخل بلداً اخر لا يتمتع فيه بحق المواطن، او حق الإقامة القانونية، لحكومة كل بلد الحق السيادي الكامل، في تقر الذين تسمح لهم بدخول أراضيها من غير مواطنيها، وتضع كل دولة سياسات ونظم الهجرة القانونية اليها، وبعضها يتسم بالليبرالية والشفافية، والأخرى بالتمييز والانتقائية، وذلك وفقاً لظروف وأوضاع كل دولة ووفقاً لمدى حاجتها للوافدين، فسياسات الهجرة وقوانينها هي من اعمال السيادة الوطنية.[1]

تُعرّف الهجرة غير الشرعية(بالإنجليزيّة (Illegal Immigration)على أنّها انتقال الأفراد للعيش في بلاد ما دون الحصول على موافقتها، ووفقاً لذلك يعدّ المواطن غير الشرعيّ هو المقيم بشكلٍ غير قانونيّ، وايضاً هي الهجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المرسِلة أو دولة العبور أو الدولة المستقبِلة للمهاجرين. ومن وجهة نظر الدولة المستقبلة، فإنها تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونية في البلاد. أما من وجهة نظر الدولة المرسِلة، فهي تنطوي على مخالفة اللوائح والقوانين في حالات مثل قيام الشخص بعبور الحدود الدولية دون جواز سفر صالح أو وثائق سفر أو غير مستوفي الشروط الإدارية لمغادرة البلاد. إلا أن المصطلح يرتبط أكثر بحالات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية/ قانونية.[2]

فمن الناحية القانونية يمكن تعريف الهجرة الغير شرعية بانها ظاهرة عرفتها الحدود الدولية والتي يقصد بها اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة الأصل وكذا الدولة المستقبلة، فالاجنبي لا يملك حق الدخول الى أي بلد الا وفقاً لقوانين بلده وقوانين البلد المستقبل، وذلك بقيامه بجميع الإجراءات القانونية اللازمة للهجرة، لتكون عملية انتقاله شرعية، وفي غياب ذلك يصبح انتقاله غير شرعي اياً

---

[1]) احمد عبد العزيز الأصغر واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، متاح على الموقع الالكتروني : www.fiseb.com

[2]) المصدر نفسه .

كانت الوسائل المتبعة في ذلك، سواء بتزوير الوثائق او غيرها وسواء كان ذلك براً أو بحراً او جواً، ويكون ذلك بعيداً عن المراقبة الأمنية والجمركية.

وبما أن الدول لا تسمح لاي كان بالحصول على موافقتها بالدخول الى أراضيها فان الراغب بالهجرة يلجأ الى الطرق غير الشرعية لتحقيق رغبته في الانتقال والسبب في اللجوء الى هذه الطرق التشديد في الحصول على تأشيرة الهجرة بسب القوانين الجديدة في مختلف دول العالم وخاصة الاتحاد الأوربي وامريكا.[1]

حسب اللجنة الدولية لمنظمة الصليب الأحمر الدولي- عرفتها، هي الدخول بطرق غير قانونية إلى دول الاستقبال أو الدخول بطرق قانونية، والمكوث بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية، أو العمل بطرق غير قانونية في فترة الإقامة المسموح بها، وتتباين التقديرات بشأن أعداد المهاجرين السريين في العالم[2].

اما دولة المقصد: تعرف هي الدولة التي يقصد إليها جموع التدفقات المهاجرة سواء كانت هجرتهم شرعية أو غير شرعية. وفي حالة العودة أو الإعادة تصبح دولة المنشأ أو الدولة المرسلة التي تعيد المهاجرين أو اللاجئين.

ثانياً: أسباب الهجرة [3]

١- يلجأ الإنسان إلى الهجرة خارج بلاده من أجل البحث عن عمل مناسب.
٢- تحدث الهجرة نتيجة تعرض البلاد إلى الأزمات الاقتصادية والبطالة.
٣- لأسباب بيئية أو مُناخية كالكوارث مثل الزلازل والمجاعات عند هجرة، مثلًا البحث عن مناخ أفضل أو عند حدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والجفاف وغيرها أو حدوث الحروب والصراعات في البلاد تتسبب فى الهجرة سواء هجرة شرعية أو غير شرعية.
٤- أسباب ثقافية، كالبحث عن الحرية الدينية، التنوع الثقافي، حرية التعبير عن الرأي، الحصول على تعليم أفضل وغيرها، او عدم تقدير الكفاءات ولهذا يبحث الأشخاص عن بلاد أخرى تقدر مهاراتهم وكفاءاتهم المختلفة.
٥- انخفاض فرص العمل وانخفاض الأجور التي يتقاضاها العاملون يسبب اللجوء إلى الهجرة.

---

[1]) احمد عبد العزيز واخرون ، مصدر سبق ذكره، ص٢.
[2]) الهجرة غير النظامية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع الالكتروني في ٢٠١٥/٥/٧:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology
[3]) أسباب الهجرة.. وأبرز إيجابياتها وسلبياتها، العين الإخباري، متاح على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢/٥/٢٠١٨ ١١:٤٦
https://al-ain.com/article/pros-cons-migration

٦- أسباب اجتماعية: كرغبة الأفراد في الحصول على خدمات أفضل، البحث عن رعاية طبية أفضل، انعدام الأمن وانتشار الجريمة في بلدانهم، الرغبة في الإقامة مع أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء.
٧- أسباب سياسية: انتشار الحروب، الهروب من الاضطهاد السياسي، البحث عن الاستقرار السياسي، الحصول على الحريات السياسية وغيرها.
٨- الكثافة السكانية المرتفعة والتي تسبب في البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي.

ثالثاً: الفرق بين الهجرة الشرعية والغير شرعية [1]

هنالك فروق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية، قد تكون من بين الفروق ما يلي ذكره:
١- الهجرة الشرعية مكفولة من منظمات ودول وهي على استعداد مسبق بالالتزام بخدمة المهاجرين والوقوف على احتياجاتهم.
٢- الهجرة الغير شرعية لا يحول صاحبها حق طلب اللجوء مباشرة، حيث سيتعرض لمقابلات وعلى أساسها يتم منحه الإقامة أو يرفض ملفه.
٣- الهجرة الغير شرعية تشكل خطراً على حياة الأفراد حيث يسلكون طرق لاجتياز الحدود بعكس الهجرة الشرعية.
٤- الهجرة الغير شرعية تكلف الافراد اموالاً طائلة يتم دفعها للمهربين من اجل تهريبهم من دولة لأخرى أو اجتياز منطقة معينو.
٥- الهجرة الشرعية تمكن المهاجر من مرافقة عائلته له بينما الهجرة الغير شرعية لا يتحقق فيها ذلك.
٦- الهجرة الشرعية أفضل الحلول لمن عزم على هجرة موطنه الأصلي بحيث لا يتعرض للحظر ويحمي قانون الدولة المستضيفة لوجوده.

---

[1]) ولاء الصمادي، اثار الهجرة غير الشرعية على الفرد والمجتمع، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت) على الموقع الالكتروني: https://sotor.com/

المطلب الثاني:

دوافع الهجرة العير الشرعية

من الأسباب التي تدفع للهجرة غير الشرعية دخول الأفراد إلى دولة جديدة دون قدرتهم على الحصول على تأشيرة الدخول لسببٍ ما، أو دخولهم إلى الدول التي ليس لها اتفاقيات الإعفاء التلقائي من تأشيرة الدخول، ممّا يضطرّهم إلى الدخول لتلك الدولة عن طريق عبور الحدود بشكلٍ غير قانوني ودون تفتيش، كما يصبح الأفراد المقيمين في دولة ما مواطنين غير شرعيين بعد حرمانهم من حق اللجوء وحق الحماية المؤقت الذي كانوا يتمتّعون به، ومن العوامل التي تستدعي دخول البلاد بشكل غير شرعي حاجة الأفراد لتحسين الوضع الاقتصادي والأسلوب المعيشيّ، والتخلص من الفقر والبطالة.

ويمكن تحديد اهم الدوافع للهجرة الغير الشرعية؛ أهمها:

١- **الدوافع الاقتصادي:** [1]

تتركز في المعاناة من المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والمتمثلة بالعمل والبطالة وقلة الموارد المادية، مع تدني مستوى الدخل وانعدام العمل المناسب، والمعاناة من الفقر وارتفاع الأسعار مما يساهم في عدم قدرة الافراد على اشباع حاجاتهم النفسية والخوف من التداعيات المستقبلية وزيادة حالتهم سوءاً، وعدم إيجاد المكانة الاجتماعية، الأمر الذي يجعل الشباب يفكرون في الهجرة غير الشرعية كحل مناسب لمشاكلهم الاقتصادية، كما لا يعد المهاجرون غير الشرعيين فقراء بمعايير بلدانهم الأصلية. قد تفتقر الطبقات الأكثر فقرًا في البلدان النامية إلى الموارد اللازمة لشن محاولة للهجرة غير الشرعية، أو إلى الروابط مع الأصدقاء أو العائلة الموجودة بالفعل في البلد المقصد. أظهرت الدراسات التي أجراها مركز (بيو الهسباني) أن مستويات التعليم والأجور للمهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين في الولايات المتحدة تقترب من المتوسط بالنسبة للمكسيك وأنها ليست مؤشرًا مناسبًا لاختيار الشخص للهجرة.

يعد العامل الاقتصادي يختلف في حد ذاته باختلاف مصدر الهجرة، فإذا كانت شريحة المهاجرين مدفوعة فعلاً بعامل الفقر والعوز الشديد الذي قد يصل الى حد العجز عن توفير الغذاء، وهو ما يفسر إصرار تلك الشريحة على العبور مهما كان الثمن، في مواجهة كل المخاطر مهما كان الثمن، اما الشريحة الثانية من محاولي الهجرة غير الشرعية فتكون مدفوعة بالطموح الى تحسين الوضع المادي وتحقيق أحلام الرفاه.

---

[1]) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وإفاقه المستقبلية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١.

وهكذا لعبت العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً ودافعاً قوياً محركا للهجرة غير الشرعية، وهكذا فان مستويات المعيشة في المجتمع تقيس درجة ارتفاعه بدرجة رعاية المجتمع للاعضاء الداخلين في تكوينه، ولكن هذا العامل ليس منفرداً اذ يعمل بالتضامن مع العوامل الاجتماعية الأخرى.

٢- الدوافع السياسية

تشكل النزاعات والحروب والاضطرابات التي يعيشها العالم في الوقت الحالي من أهم العوامل المساهمة في تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية وبشكل كبير، ويعرف هذا النوع من الهجرة التي تفرضها ظروف عامة وقهرية بـ" الهجرة القسرية" إذ يخرج الانسان من بلده الى بلد مجاور بحثلً عن الحياة وهروباً من الويلات التي خلفتها الحروب في بلاده، [1]

٣- الدوافع النفسية والاجتماعية:

يرى " مارشال" ان المشكلة الاجتماعية هي انحراف في سلوك الافراد عن المعايير التي تعرف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه، ويرى " فير تشايلد" أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية ويحدث معه تجميع الوسائل الاجتماعية مواجهته وتحسينه.

وهاتان الناحيتان تمتزجان في اغلب الأحيان، ففي الحالة الأولى يمكن ان تدخل تحتها كل النقائض والفشل في التوافق الذي يصيب الافراد والاسر والجماعات الصغيرة التي يمكن ردها الى ظروف البيئة التي يعيشون فيها ويضرب مثلا عن ذلك الجريمة، واما المشكلات التي تظهر في الحالة الثانية، فهي تتطلب وسائل اجتماعية لمواجهتها، مثل الفشل الذي يصيب البناء الاجتماعي.

إن شروع الشباب في الهجرة الغير شرعية هو رأيهم حل لجملة المشاكل التي يعانون منها في أوطانهم، لكن هذا الحل افرزته مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية من بينها:

- انعدام التماسك الاسري نتيجة الفقر المدقع الذي تعاني منه هذه الاسر في بلدانهم ما يدفع الشباب للبحث عن فرص لحياة أفضل، أو قد يدفع ذلك أفراد الأسرة للهجرة غير الشرعية من أجل لم الشمل، أثناء دراسة أنماط الهجرة المكسيكية، وجد دوغلاس ماسي أن احتمالية هجرة مواطن مكسيكي بشكل غير شرعي إلى الولايات المتحدة تزداد بشكل كبير إذا كان لديه فرد

---

[1]) عصام توفيق قمر، عبير عبد المنع، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ، ط١، عمان، ٢٠٠٨، ص٥٥.

أو أكثر من أفراد أسرته يقيمون بالفعل في الولايات المتحدة، سواء بشكل شرعي أو غير شرعي [1].

- المعاناة من الإحباط والعزلة الاجتماعية والشعور بالاغتراب ووهم أحلام اليقظة، ما يدفعه الى تصديق الشائعات التي يسمعها والتي تروج للهجرة، وبالتالي يسعى الى محاكاة الشباب المهاجر.
- ضعف الانتماء للأسرة والمجتمع نتيجة لقصور مؤسسات التنشئة ومؤسساتها، فقد يكون الدخول غير المصرح به إلى بلد آخر بسبب الحاجة إلى الهروب من الحرب الأهلية أو القمع السياسي في البلد الأصلي. مع ذلك، لا يعد الشخص الذي يفر من مثل هذا الموقف في معظم البلدان مهاجرًا غير شرعي تحت أي ظرف من الظروف. إذا تقدم ضحايا التهجير القسري بطلب لجوء في البلد الذي هربوا إليه وتم منحهم وضع لاجئ، فيحق لهم البقاء بشكل دائم. إذا لم يتم منح طالبي اللجوء نوعًا من الحماية القانونية، قد يضطرون إلى مغادرة البلاد، أو البقاء كمهاجرين غير شرعيين. [2]

اما الآثار الهجرة غير الشرعية السلبية على المجتمع [3]

أما فيما يتعلق بالآثار السلبية للهجرة على المجتمع، فهي على النحو الآتي:

١- الزيادة الملحوظة في التلوث في البلد المُستضيف، وزيادة الطلب على الموارد الطبيعية كالماء والغذاء، إضافة إلى الضغط على الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية.
٢- حدوث اختلال في التوازن بين الجنسين في البلد المُستضيف وبلد المنشأ على حد سواء، وذلك لأنّ الرجال هم الفئة الأعلى من المهاجرين.
٣- الحواجز اللغوية والثقافية في البلد المُستضيف، وارتفاع مستويات التوتر والنعرات الطائفية والعنصرية.
٤- خسارة بلد المنشأ للشباب الموهوبين ذوي الخبرات والطموح والمهارات العالية (هجرة الأدمغة).
٥- ارتفاع معدلات البطالة في البلد المُستضيف، وذلك بسبب المنافسة المتزايدة بين المهاجرين والسكان المحليين. ظهور مشاكل أسرية في بلد المنشأ، كالتفكك الأسري وارتفاع معدلات الطلاق.
٦- وهذا إضافة إلى شعور بعض الدول المُستضيفة بالقلق اتجاه وجود أمراض مُعدية وسارية لدى المهاجرين، خصوصًا في حالات الهجرة القسرية وارتفاع أعداد المهاجرين

---

1) Massey, Douglas; Durand, Jorge; Malone, Nolan J. (2003). Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration. New York: Russell Sage Foundation

2) convention relating to the Status of Refugees". United Nations. 28 July 1951.

٣) ولاء الصمادي، مصدر سبق ذكره.

المطلب الثالث

الاثار المترتبة للهجرة الغير الشرعية على حقوق الانسان

الانتهاكات الشائعة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية يوجد أربعة أشكال من الانتهاكات التي تتعلّق بالهجرة غير الشرعية، وهي كالتالي:

١- الدخول بشكلٍ غير مُصرّح أو غير موثّق: إذ يدخل الأفراد إلى الدولة عبر حدودها بشكلٍ سريّ دون علم الدولة ودون اكتشافهم.
٢- الدخول باستخدام وثائق مزوّرة: إذ يخضع الأفراد الذين يدخلون إلى الدولة للتفتيش، لكنّهم يستخدمون وثائق مزوّرة كهويّة مزوّرة ليتمكّنوا من الدخول.
٣- مخالفات تتعلّق بطول مدّة التأشيرة: في هذه الحالة يتم الدخول إلى الدولة بشكلٍ قانونيّ وبوثائق قانونيّة، لكن في حال زادت مدّة بقاء الأفراد في تلك الدولة عن الفترة القانونية المسجّلة في التأشيرة، تصبح الإقامة غير شرعيّة.
٤- انتهاكات تتعلّق بالشروط والأحكام: في هذه الحالة يتم دخول الأفراد إلى الدولة بوثائق قانونيّة، لكنّهم ينتهكون شرطاً من شروط تأشيرات الدخول، ويُعدّ قبول تلك الانتهاكات هو أحد أكثر الانتهاكات شيوعاً.

اما آثار الهجرة غير الشرعية تؤثر سلباً على المهاجر اولاً والمجتمع والدولة، وفيما يلي بعض منها:

اولاً: - **الأثار النفسية ومنها:** [1] ان تحديد المنظور النفسي للهجرة من وجهة نظر المجتمعات الحديثة وحركات الهجرة الجديدة، والتي ترافق العديد من الضغوط الفردية والجماعية، إذ تؤدي الهجرة الى تغيرات كبيرة في البيئة النفسية والاجتماعية لأي مجتمع كان؛ إنها تؤثر على الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنظام الصحي، كما تؤثر على ادراك المهاجرين والسكان المحليين على حد سواء، الأمر الذي يؤثر بدوره على الهجرة، ويمكن النظر الى علم النفس أن وصف الهجرة بالتغيرات والضغوط الحاصلة على المستويات الانفعالية والذهنية والسلوكية الناجمة عن الهجرة، ضمن الاخذ بعين الاعتبار المنظور المتعدد للتخصصات من المجالات العلمية الأخرى.

اذ تحمل مغادرة الوطن والبدء من جديد في مجتمع اخر في طياتها تحديداً متعدد الابعاد في حد ذاته، بتغيرات جسدية ونفسية واجتماعية ثقافية ودينية وقانونية واجتماعية وسياسية والتي يمكن ان تؤدي الى الاضرار بالصحة الجسدية

---

[1]) الطاهر بن عبد الرحمن، الهجرة غير الشرعية: الاثار النفسية، الاجتماعية والإنسانية، أطروحة دكتوراه، كلية علم النفس جامعة قسطنطينية، ٢٠١٩، ص٤٣ .

والنفسية للأفراد غير المحصنين، وفي الوقت نفسه تلعب الضغوط الاثار النفسية للمهاجر الى :

١- الاغتراب: أن الاغتراب ظاهرة اجتماعية موجودة عند كل الناس ولكن بصورة متفاوتة من شخص لأخر، تختلف باختلاف المهنة والمستوى التعليمي ومقدار الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد، ويتوقف على ذلك التكوين البيولوجي والنفسي والصحة النفسية التي يتمتع بها الفرد، كما يعبر الاغتراب عن انفصال الفرد عن مقوماته الشخصية، حيث يشعر بعدم فاعليته في المجتمع، والتحكم في حياته الشخصية.

ثانياً: - **الاثار الاجتماعية، ومنها:** [1]

١- الإدمان: يقصد بالمصطلح الإدمان، تكرار تعاطي المواد المخدرة الطبيعية، وتجدر الإشارة الى ان الإدمان ليس على المواد المخدرة فقد بل تخطاها في الوقت الحالي على الألعاب الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

٢- القلق والإحباط: فكلمة القلق تعني الانزعاج والحركة الغير منضبطة، أو هي إحساس مزعج في العقل ينشأ نتيجة الخوف وعدم التأكد من المستقبل، كما أن الإحباط هو حالة التأزم النفسي الذي ينشأ عن مواجهة الفرد لعائق يحول دون تحقيق دافع او حاجة ويردف ايضاً بأنه العملية التي تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون اشباع حاجاته او توقع الفرد حدوث هذا العائق في المستقبل.

٣- **الاضطرابات النفسية والجسدية:** الاضطرابات بظهور حالات مرضية جسيمة تؤدي الى عوامل نفسية قد تسبب في احداث حالات مرضية او تفاقمها، وهذه الاضطرابات النفسية الجسيمة قد تحتاج الى محاولة العلاج علاجاً نفسا، بالإضافة الى العلاج العضوي، ووفقًا لبيانات من مكتب الإحصاء الأمريكي، غالبًا ما يعمل المهاجرون غير الشرعيين في الولايات المتحدة في مجالات خطرة مثل الزراعة والبناء، وتشير دراسة حديثة إلى أن شبكة العواقب الناتجة عن وضع المهاجرين غير الشرعيين تحد من قدرة العمال غير الشرعيين على العمل بأمان، بالإضافة إلى الخطر الجسدي في بيئة العمل، غالبًا ما يستلزم اختيار الهجرة بهدف العمل اتباع نمط الحياة المرتبط بالعمل والذي يؤثر على الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية للمهاجرين وأسرهم.

---

[1]) عثمان الحسن نور، ياسر عوض الكريم، الهجرة الغير شرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٣.

ثالثاً: - الاثار الإنسانية؛ ومنها: [1]

يعتبر الحق في الحياة أمر مضمون لأي شخص وهو ما اقرته منظمة حقوق الانسان سنة ١٩٥٠، تحت عنوان الحقوق والحريات في المادة الثانية، إذ تنص على " كل شخص له الحق في الحياة وهذه الاخرة محمية من القانون" في المقابل يعاني المهاجر غير الشرعي من الاضطهاد والرفض من طرف الدول، كما يعانون من الفقر والتهميش والحرمان.

١- الجرائم: قد يتعرض بعض المهاجرين غير الشرعيين بعض الأنشطة الإجرامية كالنصب او الاحتيال في استخدام وثائقهم الرسمية بشكلٍ غير قانونيّ؛ التسبُّب في إلحاق الضرر بالممتلكات الشخصية للأشخاص بهدف الحصول على العمل.

٢- التنافس على فرص العمل المتاحة: يوافق بعض المهاجرين غير الشرعيين على العمل بالحد الأدنى من الأجور، ودون المطالبة بأيّ مزايا متعلّقة بالعمل كالحصول على التأمين، ممّا قد يُحدث تنافساً بين كلٍّ من أولئك المهاجرين غير الشرعيين والمواطنين الأصليين، إذ قد يفضل بعض أصحاب العمل توظيف أولئك المهاجرين بسبب مصلحتهم في دفع أجور أقل ودون إلزامهم بتأمينهم.

٣- ومن جهةٍ أخرى لا يستطيع المهاجرون غير الشرعيين تقديم شكاوى أو مقاضاة صاحب العمل في حال تعرّضوا لإحدى المشاكل المرتبطة بالعمل.

٤- العقوبات التي تفرضها الدول على الهجرة غير الشرعية تجرّم العديد من الدول الدخول غير القانوني لأراضيها وتعاقب عليه، ووفقاً لبعض الدراسات التي أجريت على ١٦٢ دولة، فإن بعضها يفرض عقوبات جنائية، والبعض الآخر يفرض عقوبات مدنية أو إدارية فقط، كدفع الغرامات والترحيل عن الدولة. بينما تفرض دول أخرى السجن، والذي تختلف مدّته حسب الظروف التي تمّ ضمنها الدخول غير القانوني للدولة، وهي تتراوح من عدة أشهر إلى خمس عشرة سنة. وتزداد شدة العقوبات في حال كان المهاجرون غير شرعيين مسلّحين، أو استخدموا القوة والتهديد لعبور الحدود، أو في حال تمّ تدمير بعض الممتلكات الخاصة بالدولة أثناء الدخول غير القانوني. [2]

٤- يوجد العديد من البلدان التي تعتبر أنّ دخول مجموعة من الأفراد بشكلٍ غير قانوني يستحق عقوبة أشدّ وأكثر صرامة من دخول فرد واحد بشكلٍ غير قانوني، كما يحقّ للدول التي تفرض عقوبات مدنية أو إدارية أن تُطبّق العقوبات الجنائية على المهاجرين غير الشرعيين في حال وجود ظروف مشددة، ويجدر بالذكر أن طالبي اللّجوء عادةً ما يتمّ إعفاؤهم من تلك العقوبات، حيث توفر الدولة الحماية القانونية لهم في هذه الحالة. [3]

---

١) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البدان العربية، ٢٠٠٩، ص٤٠.

٢) الطاهر بن عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

٣) ايمان محمود، النتائج المترتبة على الهجرة الغير الشرعية، متاح على الشبكة الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com/post/612836

المطلب الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

من المهم فهم الهجرة غير الشرعية، وكيفية التعامل معها بالنظر إلى أهميتهما للدول والمجتمعات المحلية والأفراد. وقد تكون الهجرة البشرية ظاهرة قديمة العهد تعود إلى أولى الحقب التاريخية، غير أن مظاهرها وآثارها تغيرت بمرور الوقت مع تزايد عولمة العالم، وأضحى لدينا أكثر من أي وقت مضى قدر أكبر من المعلومات عن الهجرة والتشرد على الصعيد العالمي. ومع ذلك، فإن طبيعة الهجرة في حد ذاتها في عالم مترابط تعني أن استيعاب ديناميتها من الناحية الإحصائية قد يكون أمراً صعباً.

وتنطوي الهجرة على أحداث قد تكون سريعة ومعقدة، ومن المؤكد طبعا أن أنماط الهجرة الغير شرعية ترتبط بالعمليات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تغيرت عبر الأجيال، بل على مدى مئات السنين، غير أن التطورات الحديثة العهد في الترابط عبر الوطني تفسح المجال أمام مزيد من الفرص لزيادة التنوع في عمليات الهجر.

وعليه، فإن من المهم على نحو متزايد مواكبة اتجاهات الهجرة والتشرد وأنماطهما المتغيرة. وقد قدمنا في هذه الدراسة استعراضاً عاماً للهجرة والمهاجرين غير الشرعيين، لأسباب والدوافع التي تقف وراءها وماهي اثارها لحقوق الانسان، يمكن استخلاص عدة استنتاجات.

مثلا، نرى أن المهاجرين اتخذوا بمرور الزمن مقراً لهم في بعض المناطق (مثل آسيا) بمعدل أكبر بكثير مما سجل تُظهر أن العمال المهاجرين ما زالوا ينجذبون نحو المناطق التي تتيح أكبر قدر من الفرص، مع نمو الاقتصادات وتطور أسواق العمل، وأن الذكور يشكلون نسبة كبيرة من بعض العمال المهاجرين.

التوصيات:

بناء على التحليل الذي توصلنا اليها قام الباحثان باقتراح التوصيات التالية:

١- يجب ان تتم مكافحة غير الشرعية في إطار الاحترام الضامن لحقوق الانسان وكرامته الى جانب التعاون الإقليمي والدولي والمسؤولية المتبادلة بين بلدان المنشأ والعبور والجهة المقصودة.
٢- العمل على احترام حقوق الانسان فيما يخص التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين.
٣- تسهيل تنقل الأشخاص من خلال تسهيل إجراءات منح التأشيرات سيسمح التنقل الى الأفضل للأشخاص بتقليص الهجرة الغير شرعية، ومن ثم الحد من دور شبكات الاتجار بالأفراد.
٤- عمل حكومات الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية عل القضاء على الأسباب التي أدت الى الهجرة الغير شرعية وتفعيل دور مؤسسات الدولة في جميع المجالات.
٥- عقد اتفاقيات متعددة الأطراف بشأن تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين بين الدول المصدرة للهجرة والمستقبلة لها.
١- ضرورة تكثيف البحوث النظرية على موضوع الهجرة، ولا سيما في مجال علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية.
٢- اجراء دراسات حول الجوانب الإيجابية للهجرة (شرعية، غير شرعية)، اذ لا يمكن نفي الجوانب الإيجابية للهجرة على الصعيد الشخصي والاجتماعي والاقتصادي.
٣- دعم الندوات والمؤتمرات العلمية التي تهتم بموضوع اندماج المهاجرين في مجتمعاتهم الجديدة.
٤- فتح مراكز متخصصة في التكفل النفسي والاجتماعي بهذه الفئة، وتكون متخصصين في هذا المجال.

الخاتمة:

على الرغم من عدم وجود تقديرات رسمية محددة بشأن اعداد المهاجرين غير الشرعيين، تظل التقارير غير الرسمية والدراسات البحثية مؤشراً اولياً على معرفة حجم ووضعية الظاهرة، التي لم تعد مقصورة على دولة بعينها، اذ تنتشر بشكل واضح في كل الدول خاصة البلاد النامية، وكما اشرنا في مستهل الدراسة، فان ظاهرة الهجرة ولا سيما غير الشرعية منها ابعاد ومسببات كثيرة، وبالتأكيد تتعلق بالظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية للبلد، فمن المؤكد ان لا تتوفر ظروف استجابة او تفاعل مناسبة إزاء هذه الظاهرة، وبالأخص ممن يعانون مصاعب امنية او اقتصادية ان يتطلعوا الى وجهات اكثر رخاءاً واستقراراً وتوفقاً مع طموحاتهم،

فان المهاجر غير الشرعي هو ضحية الأوضاع التي يعيشها باختلافها وكل ذلك لا يعكس سوى عجز الأنظمة السياسية وفشلها، فلانتماء للدولة ليس بالوثائق التي تثبت ذلك فقط بدءا بالجنسية، وانما يجب ان يكون انتماء معنوي بأتم معنى الكلمة، وهو إحساس الفرد بالانتماء الى المجتمع واحساسه بهويته الوطنية، وذلك يتبع من ثقته بالنظام السياسي السائد في ظل نزاهة ونجاحه.

ولمحاصرة هذه الظاهرة والحد من انتهاك حقوق الانسان لمهاجرين الغير الشرعيين لابد من وضع استراتيجية متجانسة ومتكاملة تتمحور جول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم اعانات مالية للدول الجنوب، وهذا من شأنه أن يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية ، وذلك عن طريق خلص عمل دائمة، بتوجيهه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية.

المصادر

١) احمد عبد العزيز الأصغر واخرون، مكافحة الهجرة غير الشرعية، متاح على الموقع الالكتروني : www.fiseb.com

) الهجرة غير النظامية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع الالكتروني في ٢٠١٥/٥/٧:https://www.aljazeera.net/encyclopedia

٣) أسباب الهجرة.. وأبرز إيجابياتها وسلبياتها، العين الإخباري، متاح على الموقع الالكتروني بتاريخ ٢/٥/٢٠١٨ ١١:٤٦ https://al-ain.com/article/pros-cons-migration

٤) ولاء الصمادي، اثار الهجرة غير الشرعية على الفرد والمجتمع، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت) على الموقع الالكتروني: https://sotor.com/

٥) عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وإفاقه المستقبلية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢١.

٦) عصام توفيق قمر، عبير عبد المنع، المشكلات الاجتماعية المعاصرة، دار الفكر ، ط١، عمان، ٢٠٠٨، ص٥٥.

٦) Massey, Douglas; Durand, Jorge; Malone, Nolan J. (2003). Beyond Smoke and Mirrors: Mexican Immigration in an Era of Economic Integration. New York: Russell Sage Foundation

V)) convention relating to the Status of Refugees". United Nations. 28 July 1951.

٨) الطاهر بن عبد الرحمن، الهجرة غير الشرعية: الاثار النفسية، الاجتماعية والإنسانية، أطروحة دكتوراه، كلية علم النفس جامعة قسطنطينية، ٢٠١٩، ص٤٣

٩) عثمان الحسن نور، ياسر عوض الكريم، الهجرة الغير شرعية والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٣.

١٠) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا(الاسكوا)، موجز السياسات الاجتماعية حول هجرة الشباب في البدان العربية، ٢٠٠٩، ص٤٠.

١١) ايمان محمود، النتائج المترتبة على الهجرة الغير الشرعية، متاح على الشبكة الدولية (الانترنت)، على الموقع الالكتروني: https://www.almrsal.com/post/612836